أثر التعليم العالي بالجامعات الليبية على سوق العمل

أ. عبير عبدالمولى عبدالمولى.. /قسم علم النفس/ كلية التربية نالوت / جامعة نالوت

المقدمة :

من خلال هذا البحث سنلقي بعضا من الضوء على أثر التعليم العالي على سوق العمل , والدور الذي سيلعبه للنهوض بالمجتمع الليبي إقتصاديا, حيث يعتبر قطاع التعليم العالي من القطاعات الاقتصادية المهمة , إذ يمكن أن يمثل التعليم العالي محركا قويا لبناء مجتمع أفضل . و لتعزيز الإنتاجية و النمو الاقتصادي يجب على المجتمع المحلي أن يعمل مع المؤسسات التعليمية كمنظومة تظم اطرافا فعالة مترابطة تتفاعل بعضها مع بعض ,ومع أصحاب العمل والشركات و المؤسسات البحثية , و كذلك مقدمي الخدمات التعليمية , و من المهم أيضا للجامعات إعداد المهنيين و العمل على الاحتفاظ بهم كي يتلاءموا مع عالم يختفي فيه الطلب على الأعمال الروتينية تدريجيا , حيث بدأت الآلات و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات تحل محل العاملين . و لكن الطلب على التفكير التصميمي الأكثر دقة لايزال في تزايد , و لذلك يجب على الجامعات القيام بدور مهم فيما يتعلق بالتعليم مدى الحياة .

مشكلة البحث :

تلعب الجامعات دورا كبيرا و مؤثرا في حياة المجتمعات وتطورها وهي ركنا أساسيا من أركان بناء المجتمع و الدولة الحديثة من خلال تخريج أطر بشرية تمتلك المعرفة و العلم و التدريب في العديد من المجالات و التخصصات .

_ كيف يمكن للجامعات أن تلبي الاحتياجات الجديدة لسوق العمل ؟

إن احتياجات سوق العمل أصبحت ضرورة ملحة نظرا للتطورات التي تطرأ على سوق العمل بصفة مستمرة حسب ظروف العصر الذي نعيش فيه , و إن الاستثمار في التعليم العالي يجب أن يستتبع بعملية تطوير و تعديل مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع المتزايدة .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في الجوانب التالية :

_ ربط سياسة التعليم العالي باحتياجات سوق العمل .

_ إعطاء الجامعات الفرصة لتحسين سوق العمل .

_ تعزيز الانتماء والمشاركة في سوق العمل .

_ يتوقع أن يستفيد سوق العمل من التعليم العالي .

أهداف البحث :

_ الوقوف على دور التعليم العالي في سوق العمل .

_ توظيف التعليم العالي تقنيا لخدمة التنمية الاقتصادية في المجتمع .

_ تحديد الفوائد التي يتوقعها المجتمع من مخرجات التعليم العالي في سوق العمل .

تساؤلات البحث :

_ ما الفوائد المتوقعة من مخرجات التعليم العالي بالنسبة لسوق العمل ؟

_ ما التخصصات التي تسهم في زيادة الإنتاج والدخل ؟

ما الصعوبات التي تحول دون ارتباط التعليم العالي بسوق العمل ؟

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهجية الوصفية التحليلية لكونها الأنسب التي تعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة, كما أنها تسهم في إلقاء الضوء على طبيعة المشكلة و توضيح أبعادها المختلفة .

عينة البحث :

عينة عشوائية تتمثل في الخريجين من الجامعات الموجودة بمدينة الزاوية , وجهات التوظيف بالقوى العاملة بالزاوية .

أدوات البحث :

استبانة للتعرف على رأي الخريجين و أخرى للتعرف على جهات التوظيف .

حدود البحث :

الحدود المكانية : تتمثل في الجامعات بمدينة الزاوية .

الحدود البشرية : تتمثل في عينة عشوائية من خريجي الجامعات بمدينة الزاوية .

مصطلحات البحث :

التعليم العالي : هو المرحلة الأخيرة من المراحل الدراسية و التي يدرس فيها الطالب فرعا من الفروع الدراسية بشكل أكثر تخصصا .

سوق العمل : هو سوق افتراضي يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة و المؤسسات المختلفة و ملء الفراغ الموجود داخل هذه المؤسسات .

دراسات سابقة :

_ دراسة تحليلية بعنوان (العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر بين الطرح الكلاسيكي و الجديد) مهدية هامل .

_ دراسة تحليلية معاصرة بعنوان (واقع التعليم الجامعي و العالي في ليبيا و تأثيره على سوق العمل الليبي) د . مرعي علي الرمحي –أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة بنغازي – 2021–2022م .

_ دراسة تحليلية بعنوان (العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل الواقع و إمكانيات التطوير) د. علي رمضان الماقوري _ أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية _ جامعة طرابلس

_ دراسة بعنوان (جودة مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل في ليبيا) حاتم إبراهيم محمد امعيزيق , أحمد علي عبدالكريم جيد الله _ قسم الإدارة الهندسية , كلية الإدارة , جامعة النجم الساطع , البريقه , ليبيا .

الإطار النظري :

أولا التعليم العالي : للتعليم دور حاسم و مهم في تطور المجتمعات البشرية , وخاصة التعليم العالي , لأنه أهم عامل من عوامل نجاح التنمية البشرية فهو أحد أهم ركائزها استنادا لما يوفره للطالب من مهارات ضرورية تؤهله لدخول سوق العمل , وهو الذي يمثل الأساس لأي تغيير تنموي في المجتمع . ويبقى نجاح التعليم العالي أو إخفاقه مرهونا بمدى ملاءمته و تلبيته لمتطلبات التنمية , لأن انعدام هذه الملاءمة قد تعيق خطط التنمية إذا ما رسخ هذا المبدأ و اعتمد كسياق في جميع مناهج التعليم العالي .

التعليم العالي ومهمته في سوق العمل : إن مهمة التعليم العالي هي إعداد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية , وبتخصصات متنوعة مؤهلة وقادرة على احتلال مواقع متقدمة و متميزة

في النشاط الاقتصادي , والحد من تأثير العوامل الاجتماعية و الثقافية السلبية السائدة بخصوص النظر إلى الوظائف و خلق ثقافة جديدة بخصوص سوق العمل تؤدي إلى إزالة الكثير من المشكلات . إن مهمة سوق العمل تكمن في قدرتها على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها و الاستفادة من تواجدها بما يحقق الزيادة في الإنتاج و الدخل .

أهداف التعليم العالي : يهدف التعليم العالي بصورة عامة إلى تنمية جميع أبعاد شخصية الطالب و إلى تطوير جميع جوانب قدراته و استعداداته و قابليته , كما يهدف بصورة خاصة إلى تنمية معارفه و مهاراته و اتجاهاته في مجال تخصصه .

_ إتاحة الفرص الدراسية الجامعية لأبناء الوطن , ممن تسمح لهم قدراتهم و مستواهم العلمي بمواصلة الدراسة الجامعية .

_ العمل على تزويد المجتمع بالمتخصصين في الميادين المختلفة وإعداد الأطر الفنية و الإدارية التي يحتاج إليها المجتمع .

_تعميق قناعات الطالب بقيم المواطنة الصالحة و الالتزام بها , خاصة ما يتعلق بالأمانة و النزاهة و الصدق و الإخلاص في العمل , و العمل التطوعي و العمل بروح الفريق .

_ تطوير شخصية الطالب بحيث تكون مبادرة و قيادية ومبدعة وقادرة على الاستجابة للأفكار الجيدة و التكيف معها .

_ توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل .

وظائف الجامعات : للجامعات ثلاثة وظائف رئيسية تسعى إل تقديمها و تتمثل في :

_ الوظيفة المعرفية : تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا و انتشارا و ممارسة .

_ الوظيفة الاجتماعية : من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع و تخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .

_ وظيفة اقتصادية : من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع وتزويده بما يحتاج إليه من خدمات بشرية و خبرات لمساعدته على التغلب على مشكلاته الاقتصادية و تنمية ما يحتاج إليه من مهارات فنية و اقتصادية .

ربط الجامعات بسوق العمل : يجب أن تستند المناهج الدراسية إلى الناتج العام المتفق عليه و نواتج التعليم المهني أو الفني التي يعدها التعليم العالي بالاشتراك مع أصحاب العمل وغيرهم من

أصحاب المصلحة الرئيسين , كما يجب على المؤسسات دعم الطلاب من خلال التدريب العملي , ومنح التدريب الداخلي و التوجيه المهني و التزويد بالمعلومات عن سوق العمل .

العلاقة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل :

يمكن أن تأخذ هذه العلاقة حالتين افتراضيتين هما :

_ حالة التكامل و التلاقي المطلق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل .

_ حالة التنافر المطلق و عدم وجود أي علاقة بين مخرجات التعليم و سوق العمل .

تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل :

_ فتح أبواب مؤسسات التعليم العالي أمام راسمي القرار الفني في مؤسسات المجتمع لتقديم محاضرات عامة للطلاب و التعاون مع الأقسام العلمية بالجامعات .

_ إتاحة الفرصة للقياديين في مؤسسات المجتمع لعضوية المجالس العلمية للكليات والجامعات و المساهمة في اقتراح السياسات التعليمية والمشاركة في اقتراح القرارات الدراسية و بما لايمس سلامة العملية التعليمية وفي الإطار الذي يخدم مستهدفاتها في توفير احتياجاتها من القدرات المؤهلة من مخرجات التعليم العالي .

_ إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع لعرض المشاكل و المعوقات التي تعترضهم , لمعالجتها في المراكز البحثية في الجامعات و تقديمها لطلاب الدراسات العليا كمواضيع للدراسة و البحث ضمن رسائلهم و أطروحاتهم العلمية .

ثانيا سوق العمل : يعد سوق العمل المكون الرئيسي للاقتصاد ,فهو يرتبط بوجه عام بسوق رأس المال و الخدمات و السلع و غيرها , وهو سوق افتراضي يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة , و المؤسسات المختلفة .

أنواع سوق العمل : هناك نوعان من سوق العمل :

_ سوق العمل المحكم : ويقصد به سوق العمل الذي تكون فيه الفرص المتاحة و الوظائف أعلى من عدد الراغبين في الوظيفة .

_ سوق العمل الراكد : وهو الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عدد الوظائف و الفرص المتاحة

مكونات سوق العمل : هناك مكونات رئيسة لسوق العمل وهي :

_ القوى العاملة : وتشمل الأشخاص المتقدمين للعمل في إحدى المؤسسات و الذين يسعون لتقديم كافة الخبرات التي لديهم من أجل الحصول على الوظيفة داخل سوق العمل .

_ المتقدمين للوظيفة : وهم الأشخاص الذين يتقدمون للعمل , من خلال الأفراد المسؤولين عن التوظيف داخل المؤسسة , وهؤلاء الأشخاص يدرسون مؤهلات المتقدمين للعمل بكل مهارة لاختيار الموظف الأنسب والأمثل .

_ الأفراد المختارون للعمل و الذين وقع عليهم الاختيار و نجحوا في الاختبارات للعمل داخل المؤسسة .

_ العمل والذي يتمثل في المؤسسة و رأس المال والمواد الخام .

خصائص سوق العمل : تتمثل في التالي :

_الإنتاجية فلابد من اختيار العمالة المؤهلة التي تسهم في زيادة الإنتاجية .

_ الأجور و تزويد المرتبات التي من شأنها أن ترفع بمستوى المؤسسة , حيث إن هبوط مستوى الأجور يجعل العمالة تتكاسل في تقديم الأفضل من جهودها .

_ التعليم العالي المتطور و علاقته بتطور مؤسسات سوق العمل من شركات و مصانع و غيرها , حيث أنه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما استطاعت المؤسسة أن ترتقي وتقدم أفضل ما لديها .

_ تميل القواعد المؤسسية , مثل قواعد العضوية و الأقدمية في النقابات العالمية وغيرها , إلى أن يكون لها بعض الآثار غير المحددة على أسواق العمل , مثل تباطؤ حركة العمالة , و تقوية الحواجز بين المجموعات غير المتنافسة في أسواق العمل .

_ سوق العمل أكثر تعقيدا من سوق السلع الأساسية , فمهما كانت المهنة أو المكافأة المالية للشخص ,يشعر كل فرد أنه يستحق معاملة لائقة .

_ يساهم تطوير القواعد المؤسسية داخل سوق العمل في تزايد المنافسة داخلها , كما أن أداء سوق العمل يبدو أفضل خلال فترات التوظيف الكامل , و يرجع ذلك إلى أنه يتم فتح المزيد من الوظائف مقارنة بالفترات الأخرى .

متطلبات سوق العمل : وتتمثل في :

_ المؤهل العلمي والشهادات التي يحملها الشخص المتقدم للوظيفة .

_ العمر الذي تحدده المؤسسة أو جهة العمل .

_ اللغات ومهارات التحدث و الكتابة .

_ سنوات الخبرة السابقة .

التحديات و الصعوبات في عدم تلبية احتياجات سوق العمل :

_ عدم توافر فرص الاتصال بالعالم الخارجي و فرص التعامل مع المؤسسات التعليمية .

_ عدم فاعلية آليات التواصل بين مؤسسات التعليم العالي و قطاعات سوق العمل .

_ ضعف النشاط الاقتصادي و تذبذب معدلات النمو فيه خلال الفترة الماضية .

_ عدم تجاوب التعليم العالي مع احتياجات الاقتصاد و فرص العمل .

_ انخفاض مستوى الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي و العالي المتمثلة في المعامل و المختبرات و الخدمات المكتبية .

_ قلة فرص العمل المتاحة في أغلب المجالات .

_ الإسلوب الخاطئ في التعليم العالي و الذي لايهتم بإخراج جيل من الموظفين بما يتوافق مع بيئة سوق العمل .

_ احتياجات سوق العمل متغيرة وغير مستقرة .

_ كثرة أعداد خريجي الأقسام النظرية .

_ عدم قدرة التعليم الجامعي على تأهيل الخريجين لسوق العمل .

_ ضعف المستوى التعليمي وغلبة الدراسات النظرية على الدراسات العملية .

التوصيات :

_ ضرورة ربط سياسات التعليم و التعلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل , مع التركيز على التعليم الفني و التدريب المهني .

_ العمل على إيجاد سياسة مثلى اتجاه برنامج البحث العلمي بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل .

_ العمل على تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب , وتهيئة فرص العمل أمام الخريجين .

_ تنمية جميع أبعاد شخصية الطالب و تطوير جميع جوانب قدراته و استعداداته و ميوله و مهاراته واتجاهاته في مجال تخصصه للرفع من المستوى الاقتصادي .

_ العمل على تزويد البلاد بالمتخصصين في الميادين المختلفة و إعداد الكوادر الفنية و الإدارية التي يحتاج إليها سوق العمل .

_ العمل على تطوير مخرجات التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل .

_ وضع أنظمة ملاءمة للإدارة والتمويل وضمان الجودة لتمكين الجامعات من تأدية رسالتها فيما يخص احتياجات المجتمع و سوق العمل .

قائمة المصادر :

_ التعليم العالي في ليبيا – واقع و آفاق – الحوات علي – منشورات مكتبة طرابلس – ط2 – 2010 م .

_ التعليم العالي في ليبيا – الواقع والآفاق – المبروك فرج بوبكر – ط1 – بنغازي – 2017 م .

_ التجديد في التعليم الجامعي – أ . د جمال علي الدهشان أستاذ أصول التربية – دار الزهراء الرياض – ط2 – 2012 م .

_ مهارات الدراسة الجامعية – د . حنان ثابت مدبولي – أستاذ علم النفس المساعد – دار الزهراء – الرياض – ط1 – 2010 م .

_ ندوة التعليم العالي و التنمية في الجماهيرية – أ . د محمود علي الاعور – الجزء الثاني .